الاقتصاد الدائري والاستدامة

يساهم الاقتصاد الدائري في تحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال :

– المساهمة في تحقيق الهدف الثاني (القضاء على الجوع)

تساهم الزراعة الدائرية في تحقيق الهدف الثاني من التنمية المستدامة، إذ تعمل على تقليل الفاقد الغذائي وتحويل المخلفات الزراعية والحيوانية إلى موارد مفيدة مثل السماد والغاز الحيوي، مما يعزز خصوبة التربة وكفاءة الانتاج، هذه الممارسات تدعم توفير الغذاء للجميع وتعزيز الأمن الغذائي بشكل مستدام مما يحقق الهدف الثاني وخو القضاء على الجوع.

– المساهمة في تحقيق الهدف الخامس (المساواة بين الجنسين)

تساهم مبادرات الاقتصاد الدائري في تعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق الهدف الخامس من التنمية المستدامة من خلال تمكين المراة من صنع القرار واشراكها الفاعل في الانشطة الاقتصادية داخل المجتمع.

– المساهمة في تحقيق الهدف السادس (ماء نظيف وصرف صحي)

تساهم استراتيجيات الاقتصاد الدائري في تحسين الاستخدام الفعال وادارة الموارد المائية عبر مختلف القطاعات مثل الزراعة التصنيع والتنمية الحضرية ، من خلال تبني تقنيات مبتكرة لمعالجة مياه الصرف الصحي والمياه الصناعية واعادة توجيهها للاستخدام الزراعي او الصناعي ، يتم تقليل هدر المياه وتحسين نوعيتها بما يتوافق مع الهدف السادس للتنمية المستدامة الذي يسعى الى ضمان توافر المياه النظيفة وادارتها بشكل مستدام للجمميع ، كما يعزز هذا النهج امكانية الوصول الشامل الى مياه شرب نظيف وامنة باسعار معقولة ويحد من التلوث ويزيد كفاءة استهلاك المياه ، مما يدعم استدامة هذا المورد الحيوي ويحقق اهداف الصرف الصحي والمياه الصحية وهي من ابرز محاور الهدف السادس.

المساهمة في تحقيق الهدف السابع (طاقة نظيفة وباسعار معقولة) و الهدف الثالث عشر (العمل المناخي)

يساهم الاقتصاد الدائري في تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على الطاقات الناضبة، مما يدعم توفير طاقة نظيفة وبأسعار معقولة للجميع. ورغم أن إجراءات الانتقال إلى الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة تعالج نحو 55% من الانبعاثات، إلا أنها تبقى غير كافية بمفردها. وهنا يبرز دور الاقتصاد الدائري في خفض بقية الانبعاثات عبر تغيير طرق تصنيع المنتجات واستخدامها وإعادة تدويرها، خاصة في القطاعات كثيفة الموارد مثل الإسمنت والألمنيوم والصلب والبلاستيك والمواد الغذائية. وبهذا يسهم الاقتصاد الدائري بشكل مباشر في تحقيق الهدف السابع المتعلق بالطاقة النظيفة، والهدف الثالث عشر المتعلق بالعمل المناخي.

– المساهمة في تحقيق الهدف الثامن(العمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف الرابع (التعليم الجيد)

تساهم مبادرات الاقتصاد الدائري في تحقيق الهدف الثامن المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، وكذلك الهدف الرابع الخاص بالتعليم الجيد فالانتقال نحو الاقتصاد الدائري يدعم زيادة الاستثمارات في القطاعات المرتبطة به، وهو ما يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة خصوصًا في قطاع إعادة التدوير نظرًا لاعتماده على عمالة كثيفة، وتشير التقديرات إلى قدرة الاقتصاد الدائري على خلق نحو 18 مليون وظيفة مستدامة بحلول عام 2030 ،

ويتطلب التحول توفر قوة عاملة ماهرة في مجالات مثل التصميم البيئي وتقنيات الطاقة المتجددة، وفي هذا السياق يعد نادي الاقتصاد الدائري مثالًا بارزًا؛ إذ يوفر برامج تعليمية وتدريبية حول مبادئ الاقتصاد الدائري من خلال ورشات العمل والندوات عبر الإنترنت والتعاون مع المؤسسات التعليمية مما يعزز تحقيق الهدف الرابع عبر دعم التعليم الجيد وتنمية المهارات.

ومن جهة اخرى ، قامت مؤسسة وست فونتور انديا بتدريب جامعي النفايات غير الرسميين على تقنيات إعادة التدوير ودمجهم في القطاع الرسمي لإدارة النفايات وهو ما اتاح لهم الحصول على وظائف لائقة ودائمة ، داعمًا بذلك الهدف الثامن فضلًا عن تحسين سبل معيشتهم بما يسهم في تحقيق الهدف الأول المتمثل في القضاء على الفقر.

المساهمة في تحقيق الهدف التاسع (الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية)

يسهم الاقتصاد الدائري بصورة مباشرة في تحقيق الهدف التاسع المتعلق بالصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، إذ يوفر نموذجًا صناعيًا قائمًا على الكفاءة في استخدام الموارد وتقليل النفايات. وتُعدّ ممارسات مثل إعادة التصنيع، وتصميم المنتجات لإطالة عمرها، وتطوير سلاسل توريد ذات حلقات مغلقة من الآليات الداعمة للتصنيع المستدام بما يتوافق مع متطلبات الهدف التاسع.

كما يستلزم التحول نحو الاقتصاد الدائري تطوير هياكل أساسية مرنة تشمل أنظمة متقدمة لإدارة المواد، ومرافق إعادة تدوير فعّالة، وحلول رقمية لتتبع تدفقات الموارد، ويُعدّ الابتكار عنصرًا جوهريًا في هذا الإطار، حيث يعزز تطوير تقنيات إنتاج نظيفة، ومواد قابلة للتدوير، ونماذج صناعية منخفضة الانبعاثات.

وبذلك يشكّل الاقتصاد الدائري رافعة أساسية لترقية الهياكل الصناعية، وتحسين الأداء البيئي، وتعزيز الابتكار، مما يجعله أداة محورية لتحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة.

المساهمة في تحقيق الهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)

من المتوقع بحلول عام 2050 أن يعيش نحو 70% من سكان العالم في المدن، وهو ما يجعل المناطق الحضرية مراكز رئيسية للنشاط الاقتصادي، لكنها في الوقت نفسه مسؤولة عن الجزء الأكبر من الانبعاثات الكربونية واستهلاك الموارد. ويمثل هذا الواقع تحديًا عالميًا يستدعي التحول نحو نماذج حضرية أكثر استدامة، يأتي في مقدمتها الاقتصاد الدائري الذي يُعدّ رافعة أساسية لبناء مدن مرنة ومنخفضة الأثر البيئي.

ويقوم التحول الحضري الدائري على تبنّي ممارسات مبتكرة تشمل الطاقة المتجددة، والحلول الخضراء، وإدارة فعّالة للمواد، وإعادة الاستخدام والتدوير، إضافة إلى تطوير بنية تحتية قادرة على دعم تدفقات المواد في حلقات مغلقة. وتُسهم هذه الممارسات في تحسين كفاءة استخدام الموارد، وتقليل النفايات، وتعزيز استدامة المباني والأنسجة الحضرية، بما ينعكس إيجابًا على جودة الحياة في المدن.

وضمن نموذج المدينة الدائرية، تُلبَّى الاحتياجات المجتمعية للسكان بكفاءة، مع الحفاظ على استهلاك الموارد ضمن حدود القدرة الاستيعابية للكوكب. ويتيح هذا النموذج إطالة العمر التشغيلي للمواد وتعظيم الاستفادة منها من خلال استراتيجيات الإصلاح وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير، وهو ما يعزز قدرة المدن على مواجهة الضغوط البيئية والتحولات الديمغرافية.

المساهمة في تحقيق الهدف الثاني عشر (الاستهلاك والانتاج المستدامان)

يتماشى الاقتصاد الدائري بشكل مباشر مع الهدف الثاني عشر للتنمية المستدامة المتعلق بالإنتاج والاستهلاك المستدامين، إذ يسعى إلى فصل النمو الاقتصادي عن استنزاف الموارد الطبيعية وتقليل الأثر البيئي المصاحب للنشاط الاقتصادي. ويُعد هذا التحول حجر الزاوية في تعديل نمط الإنتاج التقليدي الخطي، الذي يتسبب في آثار بيئية سلبية، من خلال اعتماد استراتيجيات دائرية تعتمد على استرايتيجيات الاقتصاد الدائري 13، وتقليل التلوث الصناعي، وإنتاج منتجات مستدامة وإطالة عمرها الافتراضي، فضلاً عن تعزيز نموذج اقتصاد الخدمة.

كما يسهم إطالة عمر المنتجات عبر الإصلاح والتجديد وإعادة التصنيع في ترسيخ ثقافة الاستهلاك المستدام، من خلال تشجيع المستهلكين على تقدير قيمة المنتجات واستمرار استخدامها بدلاً من التخلص منها.

المساهمة في تحقيق الهدف الثالث عشر (العمل المناخي)

يساهم الاقتصاد الدائري في الحد من تغيّر المناخ من خلال تشجيع الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، وتبنّي التقنيات الموفّرة للطاقة، وتقليل الهدر في الإنتاج والاستهلاك. ويساعد هذا التوجّه على خفض استهلاك الموارد وبالتالي تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، وهو ما يعزز جهود التخفيف من آثار التغير المناخي.

وفي هذا الإطار، يعد برنامج "استعادة المناخ" مثالًا رائدًا إذ يهدف إلى إدارة عمليات الشركة التي تبنته بطريقة تقلل بصمتها المناخية عبر استخ دام المواد المعاد تدويرها والمنتجات الحيوية، مما يقلل بشكل كبير من انبعاثاتها الكربونية. كما يدعم البرنامج التوسع في استخدام الطاقة المتجد دة والمواد المستدامة، وهو ما يسهم في تحقيق الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة .

المساهمة في تحقيق الهدف الرابع عشر (الحياة تحت الماء)

حذّر صندوق النقد الدولي من أن حجم البلاستيك في المحيطات قد يتجاوز أعداد الأسماك بحلول عام 2050، فيما يقدّر المنتدى الاقتصادي العالمي أن نحو 8 ملايين طن من البلاستيك تُلقى سنويًا في المحيطات، وما يقارب 70% من هذه الكمية لا تتحلل حيويًا. لذا فإن التحول إلى نهج دائري يُعد وسيلة فعّالة لمواجهة هذه المشكلة، لأنه يركّز على تقليل النفايات ومنع تسربها من الأنشطة البرية إلى المسطحات المائية،

فالاثار الإيجابية للاقتصاد الدائري للتخفيف من تغيّر المناخ تُسهم في حماية البيئة البحرية.

المساهمة في تحقيق الهدف الخامس عشر (الحياة في البر)

يرتكز الاقتصاد الدائري على الحفاظ على رأس المال الطبيعي وتعزيزه، وذلك عبر تشجيع ممارسات الزراعة الدائرية والمستدامة التي تدعم التنوع البيولوجي وتعيد المواد العضوية إلى التربة، مما يسهم في استدامة النظم البيئية الأرضية. وفي هذا السياق يُعد نموذج شركة Orgaworld مثالًا رائدًا؛ حيث أنشأت منشأة متطورة في كندا تضم 12 نفقًا وقاعة مخصّصة لمعالجة السماد، إضافة إلى تقنيات حديثة للحدّ من الروائح، وتتمكّن المنشأة من معالجة نحو 150 ألف طن من النفايات العضوية سنويًا، وتحويل ما يقارب 120 ألف طن منها إلى سماد عالي الجودة، الأمر الذي يعزز خصوبة التربة ويقلل في الوقت ذاته من تراكم النفايات العضوية ومخاطر عصارتها التي تُنتج غازات دفيئة عالية التركيز.

وبذلك يلعب الاقتصاد الدائري دورًا محوريًا في دعم الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة، عبر حماية النظم البيئية البرّية وتعزيز قدرتها على التجدد.

المساهمة في تحقيق الهدف السابع عشر (عقد الشراكات لتحقيق الاهداف)

تتطلب نماذج الاقتصاد الدائري، باعتبارها نهجًا يعتمد على تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل النفايات، إقامة شراكات فعّالة بين مختلف الفاعلين على المستويين الوطني والدولي. فتنفيذ هذه النماذج يستلزم تعاونًا مؤسسيًا محلي ودولي، يجمع بين الحكومات والقطاع الخاص والهيئات البحثية ومنظمات المجتمع المدني، بهدف تطوير حلول مبتكرة تدعم التحول نحو أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة. وتمكّن هذه الشراكات من تبادل المعرفة والتقنيات الدائرية، وبناء القدرات، وتعبئة التمويل الضروري لتوسيع نطاق تطبيق ممارسات الاقتصاد الدائري. وفي هذا السياق، يصبح عقد الشراكات عنصرًا محوريًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما تلك المرتبطة بالإنتاج والاستهلاك المستدامين، وفي مجال العمل المناخي من خلال تعزيز التكامل بين الأطراف المختلفة وتحسين فعالية المبادرات المتعلقة بالاقتصاد الدائري.

ومن خلال ما سبق ذكره يتضح جليا دور الاقتصاد الدائري في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ، ومساهمته في تحقيق هدف معين بشكل مبا شر يؤدي بالضرورة الى مساهمة غير مباشرة وضمنية في تحقيق اهدف اخرى.